سياسة الحصة " الكوتا" كإجراء جديد لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر: قراءة سوسيو- سياسية

The quota policy as a measure to activate the woman political participation in Algeria: A social-political view

د. فلة بن جيلالي
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)

ملخص:

يتعلق موضوع هذا المقال بنقطة ترتبط مباشرة بمسألة المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، فهي تخص سياسة الحصة أو نظام الحصة "« الكوتا» "النسائية كإجراء دستوري وقانوني ادخل على الحياة السياسية في الجزائر ليحسن من مكانة ودور المرأة في المجالس المنتخبة وليضمن لها حق أدنى من الممارسة في صنع القرار والتمثيل السياسي على المستويين المحلي والوطني يتلاءم وحجمها المهم اجتماعيا. يندرج هذا الإجراء ضمن المساعي التي تبذلها الدولة الجزائرية لترسيخ مبادئ الحكم الديمقراطي في شكله التشاركي، غير ألإقصائي، والقائم على الابتعاد عن كل أشكال التمييز بما فيه الجنسي. غير أن تطبيق هذا النظام على أرض الواقع بداية من 2012، أظهر بعض الاختلالات الاجتماعية والسياسية المتعلقة بوضعية المرأة في الجزائر تحث على تجاوز التفكير في الحصة " الكوتا" كنظام قانوني بحت.

الكلمات الدالة: مشاركة سياسية، امرأة، حصة، تمثيل سياسي، مساواة

Abstract:

This article focuses on the women's quota system, which evokes in depth the question of the participation of Algerian woman in political life in all its forms. Although the Algerian state presents this system as an act that strengthens the democratic process, its application from 2012 highlights the social and political contradictions of the status of the woman in Algeria, which place the question of the female quota beyond the legal aspect.

Keywords : Political participation, Woman, Quotas, Political representation, Equality.

Résumé:

Cet article porte sur le système des quotas des femmes en Algérie qui évoque en profondeur la question de leur participation à la vie politique dans toutes ses formes. Bien que l'Etat algérien présente ce système comme un acte qui renforce le processus démocratique, sa mise en œuvre sur terrain dès 2012 a fait ressortir les contradictions socio-politiques marquant le statut de la femme en Algérie et contourne ainsi l'aspect purement juridique de la question du quota féminin.

Mots clés: Participation politique, Femme, Quotas, Représentation politique, Egalité.

I- مقدمة :

قد ينتظر الكثير أن يكون الهدف من هذا المقال هو التركيز على موضوع نظام الحصة "الكوتا" في حد ذاته لتحليله من الزاوية القانونية البحتة مثلما اعتاد عليه الأمر كلما تزامنت مناسبة تداول موضوع الانتخابات والمرأة في مجالس يحضرها المختصون في القانون و الأكاديميون الباحثون في مجال الحقوق -وهو الشيء المنطقي والمعقول-، لكن رغم استمرار حاجتنا إلى الالتفاف حول التفاصيل القانونية لهذا الموضوع، يظل الالتفات إلى نوع آخر من النقاشات في نفس الموضوع ومن زاوية مختلفة ألا وهي الزاوية السياسية قد يكون هو الآخر مهم بالنسبة لنا كباحثين مهتمين بالخصوصية التي تميز المجتمع الجزائري عن غيره من المجتمعات، سيما بالنظر إلى طبيعة الموضوع الذي يعتبر موضوعا سياسيا بامتياز ومنه يحتاج إلى تحليل سياسي يكمل التوضيحات القانونية ويجسد العلاقة التي تربط القانون بالسياسة من جهة، والسياسة بالمجتمع من جهة أخرى، خاصة وأن التمييز بين الجنسين غالبا ما يفسر الفرق الاجتماعي بينهما والذي يظهر بدوره من خلال الاختلافات التي تعكسها الأدوار التي يخولها المجتمع لكل منهما على حدى، تلك التي تتدرج ضمن إشكاليات الهيمنة وصراع الجماعات.

سينصب على هذا الأساس، اهتمامنا في هذا المقال حول مسألة التفكير في استحداث نظام «الكوتا» كآلية جديدة من شأنها تغيير شكل ومضمون الحياة السياسية في الجزائر، علما أنه إجراء يعكس في مضمونه نقص تمثيل المرأة في الحياة السياسية، ويستهدف في آن واحد الرغبة في إعادة توازن التمثيل السياسي بين الجنسين واستحداث نوع من الرشادة السياسية التي تقوم وتستند على علاقة الجنسين ببعضهما في السلطة [1].

على هذا الأساس، تتمحور إشكالية هذا المقال حول حيثيات الأسس التي انطلق منها المشرع الجزائري لبناء هذه الفكرة ومنه لصياغتها في شكل إجراء حددت من خلاله نسبة دنيا تضمن مشاركة المرأة سياسيا من جهة، ثم لنتساءل أيضا عن أثر هذا الإجراء في المجتمع الجزائري بل وعلى الدور الذي باتت تلعبه المرأة اليوم في الحياة السياسية في الجزائر بصفة عامة.

نحاول الإجابة على إشكالية هذا الموضوع الموضحة آنفا من خلال المحاور الآتي ذكرها:

- واقع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر
- سياسة الحصة «الكوتا» النسوية: خلفياتها، مبرراتها، والأهداف المرجوة من جرائها
- سياسة الحصة «الكوتا» النسوية وجدلية المساواة والتمييز الجنسي

II. - واقع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر

يجرنا الحديث عن واقع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، إلى التفكير أولا وقبل كل شيء في موضوع مكانة ودور المرأة في الحياة السياسية. لقد بين التاريخ أن المرأة يمكن أن تلعب دورا محوريا في الحياة السياسية وهو يشهد على التأثيرات التي يمكن أن توجه بها القرارات السياسية في العديد من القضايا، غير أن المعروف والمعترف به في العالم أن السياسة هي مجال يكاد يقتصر على الرجال، وذلك بحكم طبيعة الممارسة السياسية التي يعتقد الكثير أنها ترتكز على القوة، تلك الخاصية التي تنسب عادة إلى الرجل وليس إلى المرأة إلا استثناءا وفي حالات خاصة فقط[2].

---

[1] -Marques-Pereira Bérengère, 1995, «Représentation du genre? Genre de la représentation?», in EPHESIA, La place des femmes, La Découverte «Recherches», pp 466-469.

[2] - إيميل دوركايم، 2014، ألمانيا فوق كل اعتبار. الذهنية الألمانية والحرب. ترجمة وتقديم، كمال شاشوا و فلة بن جيلالي، *المركز الوطني للبحوث* في*عصور ما قبل التاريخ* و في علم الإنسان و التاريخ، الجزائر.

إن الاعتقاد السابق الذكر ليس بالخاطئ ولكنه أيضا ليس بالسليم، لأن القوة لا يمكن أن تكون وحدها كافية لممارسة السياسة. فالمعروف عامة أن القوة تستلزم الرجال، وأن السياسة تنسب اجتماعيا للرجال (يقال اجتماعيا رجل السياسية و ليس امرأة السياسة)، لكن المتفق عليه أيضا أن السياسة تحتاج للدهاء والحيلة والذكاء أكثر من القوة أي القوة الرمزية، ولا داعي للتذكير بأن كل هذه الخاصيات والميزات تنسب أكثر إلى المرأة منه إلى الرجل، ولعله السر الذي يفسر تأثير المرأة في السياسة عبر التاريخ رغم افتقادها للقوة المادية أو بالأحرى الفيزيولوجية[3].

قد يكتفي الكثير منا حين الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة بمسألة الترشح في الانتخابات أو التعيين في المناصب السياسية أو في النضال الحزبي أو النقابي أو في بعض الأشكال الأخرى من السلوكات الجماعية و الفردية التي تساهم و توجه سياسة البلاد، لكن بما أن الانتخابات تظل تشكل أهم مبدأ ومظهر للمشاركة السياسية، فإن التوجه إلى صناديق الاقتراع لممارسة الفعل الانتخابي يعتبر أيضا مهما في هذه الدراسة. فالملاحظ أن المرأة في الجزائر أصبحت تشارك أكثر في الانتخابات، لكن السؤال المطروح يتمثل في هل أن مشاركتها تلك تعبر حقيقة عن رأيها وموقفها ورغبتها بما يتماشى ومصلحتها أم أنه تعبير غير مباشر عن موقف الرجل ليكون فعلها الانتخابي مجرد سلوك نسوي يوحي في شكله – بالاستناد إلى الأرقام والعدد والنسب ومنطق الحساب الذي تعتمد عليها العملية الانتخابية- إلى مشاركة واقعية للمرأة في الحياة السياسية فحسب.

تظل الساحة السياسية الجزائرية في كل الأحوال، على غرار الساحة السياسية العربية والدولية، تشهد نقصا في تمثيل المرأة مقارنة بالرجل،الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن سبب هذا النقص رغم حاجة السياسة إليها في زمن تتغنى فيه الدول وتنتفض فيه الشعوب باسم الديمقراطية التي تتناقض مبادئها مع التمييز الجنسي أو التحيز الجنسي.

بينت الدراسات السابقة التي تعددت منذ نهاية التسعينات حول غياب المرأة عن الساحة السياسية، أسبابا ترتبط في اختلافها بالمرأة نفسها:

- ما يخرج عن إرادة المرأة التي تبدي رغبة في ممارسة السياسة لكنها تصطدم بعراقيل تجعل من إرادتها عاجزة على تخطي هذه العقبات[4] ويندرج ضمن الممارسات العنصرية الموجهة ضدها، سواء تعلق الأمر بالوضعية الاجتماعية للمرأة والذهنيات الفردية والجماعية السائدة- سيما في المجتمعات التقليدية- التي تعزز ثقافة التحيز للرجل على حساب المرأة في ميدان السياسة والتي ترتكز أساسا على تقسيم الأدوار الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة مما ينجر عنه ضعف التعاطف السياسي مع المرأة وضعف تأييدها سياسي[5]، أو تلك المتعلقة بالنشاط الانتخابي في حد ذاته من حيث قلة حظوظ المرأة في توفر الشروط التي تؤهلها اجتماعيا وسياسيا للترشح في القوائم الانتخابية الحزبية، وضعف الاستثمار السياسي في المرأة لتقلد المناصب السياسية، ضف إلى ذلك الوضعية الاجتماعية للمرأة في الجزائر خاصة خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبحت المرأة تلعب دورا مزدوجا داخل وخارج البيت مما يحملها مسؤولية لا تسمح لها بالاهتمام بالسياسة.

- ما يرتبط بإرادة المرأة نفسها التي تنتهي إلى عدم إبداء الرغبة في ممارسة السياسة [6] متأثرة بالتصورات والذهنيات الاجتماعية اتجاهها والتي تساهم هي نفسها في إعادة إنتاجها اجتماعيا دون أن تشعر أو تدرك[7]، لتصبح هي نفسها

---

[3]- Bourdieu Pierre,1977,"Sur le pouvoir symbolique". In: *Annales. Économies, Sociétés, Civilisations*. 32e année, N. 3, pp. 405-411.

[4]-Braud Philippe, 1995, «Sous-représentation des femmes et suspicion du système politique démocratique», *in* EPHESIA, *La place des femmes*, La Découverte «recherches », p. 490-494.

[5]-Bourdieu Pierre, 1990, «La domination masculine», in *Actes de la recherche en sciences sociales*, masculin /féminin -2, N° 84- Septembre, pp1-32.

[6] - Braud, opcit.

[7] -*Bourdieu* Pierre, 1982, Ce que parler veut dire, Paris, Fayard, pp 121-134.

تتصرف بشكل يتوافق وما يخوله لها المجتمع من دور وهيمنة ذكرية عليها، الأمر الذي يدفعها بكل اقتناع إلى الابتعاد عن الحياة السياسية بما تتطلبه من ظهور بارز في المجتمع، واستثمار في الوقت والمال والمكانة والمنصب لاستقطاب تعاطف الناس وكسب دعمهم وتأييدهم. وكنتيجة تنكمش إرادة المرأة وتتراجع طموحاتها التنافسية للولوج إلى المجال السياسي وللوصول إلى المناصب السياسية ومراكز صنع القرار السياسي والنضال الحزبي.

III - سياسة الحصة « الكوتا» النسوية، خلفياتها، مبرراتها، والأهداف المرجوة من جرائها:

ينعكس واقع المجتمع الجزائري والذهنيات السائدة فيه الناتجة عن تمسكه بمنظومة العادات والتقاليد والتصورات المتراكمة عبر التاريخ والمتداولة من جيل إلى آخر تلك غير القابلة للخضوع لأي نوع من التعديلات على الأقل في المدى القريب والمتوسط، في الخطاب السياسي والإعلامي بل وحتى العلمي كلما تعلق الأمر بشرعية المرأة الجزائرية في الحياة السياسية، حيث يتم التركيز على تاريخ مقاومتها ونضالها وتضحياتها ودورها كمجاهدة في صفوف الثورة التحريرية الكبرى. غير أن الملاحظ هو عدم ظهورها في أية هيئة أو قائمة اسمية تابعة للحركة الوطنية ولا حتى العضوية في تشكيلة الحكومة الجزائرية المؤقت[8]. ورغم سعي السلطة السياسية الجزائرية إلى ضمان الحقوق السياسية للمرأة في منظومتها القانونية منذ الاستقلال[9] تأكيدا على المساواة بين الجنسين فيما يخص الحقوق والحريات، إلا أن تمثيلها على مستوى المجالس المنتخبة الوطنية المتتالية ظل حتى نهاية الثمانينات يكاد لا يظهر[10] مقارنة بتمثيل الرجال [11].

انعكس تغير الأوضاع السياسية في الجزائر سنوات التسعينات والمكاسب التي جاء بها دستور23 فيفري 1989 في مجال الحقوق والحريات إيجابيا على المرأة التي باتت منذ تلك الفترة تبرز على رأس تشكيلات سياسية بارزة و/أو تشغل حيزا لا يستهان به في قوائم عضويتها وأجهزة تسييرها، علما أن أثر هذا التغيير الذي أصبح يظهر في الجانب الممارساتي للعمل السياسي للعنصر النسوي، ما هو إلا انعكاس للجانب الاجتماعي والتغير الذهني الفردي والجماعي اتجاه ولوج المرأة إلى عالم الممارسة السياسية الميدانية المباشرة والعلنية، والذي جاء كنتيجة منطقية فرضتها حقيقة الوضع الديمغرافي للبلاد الذي يثبت النسبة الهامة التي تحتلها الإناث من إجمالي نسبة السكان، ومنه نسبة تمدرس هذه الفئة التي تفوق نسبة تمدرس فئة الذكور على مستوى مؤسسات التعليم الابتدائي، المتوسط والثانوي، بل وحتى على مستوى الجامعة.

في نفس المضمون، لا بد من الإشارة إلى الآثار التي ترتبت عن فترة الإرهاب التي عاشها الجزائريون والتي لعبت دورها في تغيير الذهنيات اتجاه مكانة المرأة في المجتمع، سيما من خلال التضحيات التي قدمتها، أو المواقف التي تميزت بها سواء في مواجهة التهديدات أو في مكافحة العمليات الإرهابية أو في تمثيل عائلات ضحايا الإرهاب عبر المنظمات داخل وخارج الوطن.

---

[8] -Hartani Amine Khaled, 2013, La participation politique des femmes dans les Assemblées élues en Algérie. Analyse technique du cadre juridique et impact des réformes. Pdf, Consulté le 10/08/2018.

[9] - الميثاق الوطني الجزائري 1964

[10] - التمثيل النسوي على مستوى القوائم الاسمية لنواب المجالس الشعبية الوطنية بدءا بالمجلس التأسيسي لسنة 1962، على الموقع الرسمي للمجلس الشعبي الوطني الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/08/01 .www.apn.dz/ar/les-membres-ar/liste-des-anciens-deputes

[11] -Hartani, opcit.

تدعمت هذه المكتسبات الاجتماعية بالتعديل الدستوري لسنة 2008 الذي تناول بصفة صريحة موضوع الحقوق السياسية للمرأة، حيث نصت المادة31 مكرر من الدستور على ما يلي: "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، يحدد قانون عضوي كيفيّات تطبيق هذه المادة"[12].

بناءا على محتوى المادة السابقة الذكر، صدر القانون العضوي رقم 12 – 03 المؤرّخ في 12 جانفي 2012 والذي جاء لتبيان طريقة توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة من خلال تخصيص نسبة من قوائم الترشح إلى النساء. وبذلك اعتبر هذا القانون آلية جديدة استحدثها المشرع الجزائري لضمان تعزيز دور المرأة الجزائرية في الممارسة السياسية.

إن المتأمل في حيثيات صدور هذا القانون يلاحظ وجود فارق زمني يفصل بين التعديل الدستوري في مادته 31 مكرر والقانون العضوي رقم 12-03 السابق الذكر الذي في حقيقة الأمر كان قد صدر تأكيدا لتصريحات رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الواردة في خطابه سنة 2011 استعدادا للانتخابات التشريعية لسنة 2012، معلنا على "المراجعة العميقة لقانون الانتخابات"[13] بل وعلى "تعجيل إيداع وإصدار القانون العضوي المتعلق بتمثيل النساء ضمن المجالس المنتخبة قبل الاستحقاقات الانتخابية القادمة " [14].

في نفس المضمون يلاحظ المتمعن في الخطاب السابق الذكر تركيز السيد الرئيس على ضرورة الحفاظ على الاستقرار الأمني للبلاد بالتصدي لكل المحاولات الهادفة لزعزعته تفاديا للوقوع من جديد أمام المآسي التي عانى منها الشعب الجزائري خلال فترة الإرهاب من جهة وضمانا لتحقيق التنمية في أجواء سياسية وبأساليب تسيير ديمقراطية.

لقد جاء الخطاب الرئاسي السابق الذكر على ذاك النحو بالنظر إلى البيئة الدولية والأحداث السياسية الإقليمية الجارية في تلك الفترة الزمنية، والتي استوجبت تحسيس الشعب الجزائري بمختلف فئاته بخطورة الوضع وضرورة الوقاية منه، وبذلك كان الخطاب الرئاسي بمثابة المنبه والمذكر بأن الجزائر لا زالت متمسكة بالمسار الديمقراطي وبأنها عازمة على إدخال تعديلات عميقة على عدة قوانين من ـــأهمها قانون الانتخابات ومسألة التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة، باعتبارها قوانين محورية لاستكمال الصرح الديمقراطي، ومنه دلالة على صدق ونية السلطة الجزائرية في التغيير الإيجابي، الأمر الذي يعزز ثقة الشعب في دولته ويضمن الاستقرار الأمني الداخلي في ظل أجواء الجوار المشحونة.

تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن تبني الجزائر لسياسة « الكوتا» النسوية في تلك الفترة الزمنية بالذات، كان الهدف من جرائه في الحقيقة هو نفس الهدف المرجو من خلال العملية الانتخابية المنظمة سنة 2012 بصفة عامة، خاصة وأن الجزائريين بعد فترة الإرهاب أصبحوا يبدون نوع من اللامبالاة ويبتعدون عن السياسة وكل ما قد يتعلق بها (نتيجة معاناتهم من سنوات الإرهاب، وتعبهم من فشل النظام الأحادي، ومن أسلوب التسيير الاشتراكي، ومن "تجربة" الإسلام السياسي، ومن انعكاسات الانفتاح الاقتصادي التي أرهقت قدراتهم الشرائية ودهورت وضعيتهم الاجتماعية إثر ظاهرة التضخم المتصاعدة وارتفاع الأسعار، وفشل الطبقة السياسية في التعبئة الجماهيرية) ، ولعل قلة نسب المشاركة في الانتخابات بأنواعها خلال السنوات الأخيرة الماضية[15]، لدليل على رغبة الأفراد في تجنب السياسة، وهو الأمر الذي

---

[12] - القانون رقم 08-19 المؤرّخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق لـــ15 نوفمبر سنة 2008، المتضمن تعديل دستور 1996، الجريدة الجريدة الرسمية العدد 63 المؤرخة في 2008/11/16.

[13] - خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 15 أفريل 2011

[14] - المرجع نفسه.

جعل السلطة الجزائرية تقف في المواعيد الانتخابية أمام تحد من نوع جديد، يتمثل في كيفية إقناع المواطنين بضرورة التوجه نحو صناديق الاقتراع للإدلاء بصوتها ومنه تحقيق نسبة تصويت معقولة ومقبولة من شأنها أن تكسب العملية الانتخابية ونتائجها الشرعية اللازمة[16].

استنادا لما سبق، يظهر أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية لا زالت محدودة وقليلة مقارنة بما يجب أن يكون، وذلك رغم وجود الهيئات المؤطّرة لهذه الفئة من المجتمع كالجمعيات والمنظمات النسوية والأحزاب السياسية (علما أن المقصود هنا هو الأحزاب السياسية التي تحمل برامج واضحة وصريحة لخدمة مصالح فئة اجتماعية معينة، وليس على شكل الأحزاب الحالية ذات البرامج الغامضة أو العامة) باعتبارها القنوات الجماعية المنظمة والفعّالة والشرعية لتكوين وجهة نظر مشتركة غير ظرفية بين كلّ أفراد الفئة النسوية اللواتي تتقاسمن نفس الانشغالات والأمنيات والآمال والمآسي والصعوبات والظروف، الأمر الذي سيدفع بهن كمجموعات متناسقة إلى التوّجه نحو صناديق الاقتراع بإرادة جماعية متحدّة ومتجانسة تعكس بصدق رغباتهن وتهدف إلى تحقيق مصلحة عامة واحدة وموحدة[17].

إن الاعتماد على القنوات السابقة الذكر، من شأنه أن يمنح طريقة مضمونة للفئات النسوية في تكوين الآراء ووجهات النظر التي على أساسها تمارس السلوكات الانتخابية، وتبعد الاقتراع عن آرائهن الفردية التي غالبا ما تعبر عن وجهات نظر ذكورية بحتة (خاصة في حالة التصويت عن طريق الوكالة)، علما أن الانتخاب يتعلق بمواقف ومصير أشخاص اجتماعية وليس وحدات مادية مجرّدة من الروح والمشاعر[18] ، غير أن الوعي بأهمية الاعتماد على تلك القنوات لا زال لم يتحقق إلى غاية اليوم، ولعله أحد الأسباب التي تحد من نسبة مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية.

IV - سياسة الحصة « الكوتا» النسوية وجدلية المساواة والتمييز الجنسي

يعتبر الكثير أن تدخل الدولة لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة فيما يخص حظوظهما في المشاركة في الحياة السياسية لدرجة إصدار قانون خاص بضمان التمثيل النسوي على مستوى المجالس المنتخبة، إجراء غير مرغوب فيه اجتماعيا بالنظر للطبيعة التقليدية التي يتميز بها المجتمع الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى لأنه يضفي على الدولة صفة يعتقد الكثير أنها تتنافى والهدف الذي استحدث لأجله هذا الإجراء والمتمثل في تحقيق المساواة و العدل بين الرجل والمرأة في كل المجالات بما فيها الشق السياسي ومنه تجنب كل تمييز بين الجنسيين اللذان يجب أن يخاطبا بالقانون من نفس الموقع أي بنفس الحقوق والواجبات، خاصة وأن الجزائر قد انظمت وصادقت على اتفاقيات دولية تتعلق بحماية المرأة من كل أشكال التمييز ضدها بل وتحمي أيضا حقوقها السياسية[19].

انطلاقا من هذه الوضعية المعقدة في شأن سياسة الحصة النسوية، يتبين أن جزء لا يستهان به من الرأي العام الوطني يعتقد بأنه إجراء قد يتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية التي –حسبهم- تقسم وتفرق بين الأعمال وفق الجنسين فتميز الرجل عن المرأة في مجال الحكم والتسيير بل وتجعل من القيادة السياسية مجالا حكرا على الرجال دون النساء

---

[16] - بن جيلالي فلة ، 2013، " الاقتراع في الجزائر بين تبعية النموذج الاستعماري والبناء الديمقراطي المستقل"، فكر ومجتمع، العدد 17، طاكسيج، الجزائر، ص 41-56.

[17]-Durkheim Emile, 1990, *Leçons de sociologie*. Paris, PUF, pp79-141.

[18] -Durkheim, opcit.

[19] - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979 التي انظمت إليها الجزائر بتحفظ سنة 1996، والاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة لسنة 1952 والتي صادقت عليها الجزائر سنة 2004

رغم أن الإسلام ساوى بينها وبين الرجل في التكاليف الشرعية إلا في بعض الحالات الخاصة والاستثنائية التي لا يصح القياس عليها وتعميمها والتي تجد تبريرها في المغزى المقصود منها.

كما يعتبر آخرون أن ترقية الحقوق السياسية للمرأة لا يجب أن تتم من خلال تدخل الدولة بل من خلال درجة الوعي التي يرتقي إليها المجتمع ككل بأهمية دور المرأة في الحياة السياسية ومنه ضرورة اعتلائها للمناصب السياسية على المستوى المحلي والوطني، علما أن الوعي بالدور السياسي للمرأة هو جزء لا يتجزأ من الثقافة الديمقراطية التي ترتكز في أحد جوانبها على تكافؤ الفرص بين الجنسين، والتي من دونها لا يمكن للديمقراطية أن تتجسد على أرض الواقع.

في نفس المضمون، يعتبر تدخل الدولة من خلال القانون العضوي 12-03 دليل على عدم ارتقاء الوعي الاجتماعي الوطني بأهمية ممارسة المرأة للسياسة مثلما يؤكد قلة انتشار ثقافة الديمقراطية سيما لدى الفئات النسوية التي لا زالت لا تؤمن هي نفسها كفاية بقدراتها على ممارسة السياسة مثلها مثل الرجل، ولعل إلحاح بعض الأحزاب السياسية على بعض المترشحات للتواجد بالقوائم الانتخابية لدليل على ذلك (عن طريق حملات تحسيسية طويلة ومكثفة، أو عن طريق إغراءات متباينة أو غيرها من الوسائل التي تبين كلها تفضيل أغلب المنخرطات النضال السياسي خلف الرجال تماما مثلما يحدث في الواقع الاجتماعي الذي يكرس الهيمنة الذكرية في مختلف المجالات)، فإجراء مثل هذا لا يمكنه أن يحسب إلا كسبق للدولة على المجتمع[20].

يذهب البعض في اعتقادهم إلى درجة أبعد، حيث يرون بأن نظام الحصة النسوية الذي جاء به القانون العضوي السابق الذكر قد يكون في حد ذاته إجراء تمييزي يكرس عدم المساواة بين الرجل والمرأة، بل وقد يعطيها امتيازات في الفرص والمعاملة والحظوظ على حساب الرجل.

من جانب آخر، بينت تجربة تطبيق هذا النظام في الجزائر أن أغلبية النساء المترشحات بالقوائم الانتخابية، تتميزن بمستوى تعليمي غير عال وتتقلدن مناصب وظيفية ومهنية غير قيادية بل أحيانا تحتل مكانة اجتماعية لا تسمح لها بالمشاركة الفعلية في أشغال المجالس المنتخبة، إذ تجدهن منزويات منطويات على أنفسهن لا تتدخلن إلا بالصمت التي تحتاجه الأغلبية عادة لتدعيم مواقفها وإضفاء طابع "الإجماع" على نتائج التصويت داخل المجالس.

V- خاتمة

بناءا على الخصوصية التي يتمتع بها المجتمع الجزائري، وبما أن الانتخابات في الجزائر تتم بالضرورة وفقا لمنطق حسابي بحت معروف ومتعارف عليه دوليا، ونظرا للانفتاح والنهج الديمقراطي الذي سارت عليه الدولة الجزائرية منذ بداية التسعينات، يتضح أن تدخل السلطة التشريعية لضمان مشاركة المرأة سياسيا خطوة ضرورية من شأنها على الأقل إقحام المرأة بصفة علنية في عالم السياسة تدريجيا، بل وترويضها على مخاطر وملذات واستعراض فنون الممارسة السياسية في مختلف أشكالها ودرجات مستوياتها التي تؤهلها شيئا فشيئا إلى اعتراف المجتمع السياسي الوطني واقتناعه بضرورة وأهمية تواجدها داخل المجال السياسي الوطني.

تظل في كل الأحوال مشاركة المرأة في الحياة السياسية تتناسب طرديا وارتقاء الذهنيات الفردية والجماعية إلى مستوى الوعي بفعالية دورها في تغيير التصورات الاجتماعية المتعلقة بها ليس كنظير للرجل، وإنما كفاعل رئيسي في المجال السياسي الوطني والمحلي على حد سواء، ولعل تواجدها في المجالس المنتخبة للمشاركة في اتخاذ قرارات تهم كل المواطنين من الجنسين، لدليل على أهمية المهمة التي تحملها وتتحمل مسؤوليتها اتجاه نفسها ووضعيتها ومكانتها

[20] -Hartani, opcit.

الاجتماعية أولا وقبل كل شيء. لذا فإن تفعيل المشاركة السياسية للمرأة لن يكتمل إلا بوعيها وقناعتها وإحساسها بالانتماء الفعلي (وليس الشكلي) للمجالس المنتخبة التي عليها أن تضمن فيها لنفسها مقاعد تتحصل عليها باستحقاق وتنافس عوض أن يضمنها لها القانون بصفة إجبارية وكأنها قاصر أو في مكانة الأقلية التي تعاني مأساة الهيمنة.

المراجع :

- الميثاق الوطني الجزائري 1964
2- القانون رقم 08-19 المؤرّخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق لــ15 نوفمبر سنة 2008، المتضمن تعديل دستور 1996، الجريدة الجريدة الرسمية العدد 63 المؤرخة في 2008/11/16.
3- خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 15 أفريل 2011
4- خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة يوم 08 ماي 2012
5- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979 التي انظمت إليها الجزائر بتحفظ سنة 1996، والاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة لسنة 1952 والتي صادقت عليها الجزائر سنة 2004
6- إيميل دوركايم، 2014، ألمانيا فوق كل اعتبار. الذهنية الألمانية والحرب. ترجمة وتقديم، كمال شاشوا و فلة بن جيلالي، المركز الوطني للبحوث فيعصور ما قبل التاريخ و في علم الإنسان و التاريخ، الجزائر.
7- بن جيلالي فلة ، 2013، " الاقتراع في الجزائر بين تبعية النموذج الاستعماري والبناء الديمقراطي المستقل"، فكر ومجتمع، العدد 17، طاكسيج، الجزائر، ص 41-56.

8-Braud Philippe, 1995, «Sous-représentation des femmes et suspicion du système politique démocratique», in EPHESIA, La place des femmes, La Découverte «recherches », p. 490-494.
9-Bourdieu Pierre,1977,"Sur le pouvoir symbolique". In: Annales. Économies, Sociétés, Civilisations. 32e année, N. 3, pp. 405-411.
10-Bourdieu Pierre, 1990, «La domination masculine», in Actes de la recherche en sciences sociales, masculin /féminin -2, N° 84- Septembre, pp1-32.
11-Bourdieu Pierre, 1982, Ce que parler veut dire, Paris, Fayard, pp 121-134.
12-Durkheim Emile, 1990, Leçons de sociologie. Paris, PUF, pp79-141.
13-Hartani Amine Khaled, 2013, La participation politique des femmes dans les Assemblées élues en Algérie. Analyse technique du cadre juridique et impact des réformes. Pdf, Consulté le 10/08/2018.
14-Marques-Pereira Bérengère, 1995, «Représentation du genre? Genre de la représentation?», in EPHESIA, La place des femmes, La Découverte «Recherches», pp 466-469.
15- www.apn.dz/ar/les-membres-ar/liste-des-anciens-deputes